جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الإجابة النموذجية لاختبار السداسي الثاني في مادة تاريخ الفكر السياسي

إجابة السؤال الأول: الاتجاهات الأساسية للفكر السياسي الإسلامي (6 ن)

- **الاتجاه الفقهي في الفكر السياسي الإسلامي**: يُمثل هذا الاتجاه كل أبو الحسن الماوردي (972م-1058م) وكذلك أحمد بن تيمية (1263م-1328م). وقد درج هذا الاتجاه على دراسة الظواهر السياسية، من منظورات فقهية دينية، أي بالاستناد إلى مصادر التشريع الإسلامي الأساسية. رغم عدم اعتبار الظاهرة السياسية ظاهرةً دينية أو تعبدية. ومن أهم الأمثلة أفكار ابن تيمية حول السياسة الشرعية، وكذلك أفكار الماوردي حول ظاهرة السلطة في مؤلفه الأحكام السلطانية (2 ن).

- **الاتجاه الفلسفي في الفكر السياسي الإسلامي**: يندرج ضمن هذا الاتجاه الكثير من المفكرين، المتأثرين عموماً بالفلسفة اليونانية، أو حتى الفارسية القديمة التي ظهر تأثيرها خلال العصر العباسي. ومن رواد الاتجاه الفلسفي نجد أبو النصر الفارابي (874م-950م)، وكذلك الفيلسوف الأندلسي محمد بن رشد (1126م-1198م). وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه لم يكن مكرساً للفكر السياسي، بل أن الظاهرة السياسية أخذت حيزاً من التفكير الفلسفي، إلى جانب ظواهر دينية أو عقائدية، إضافةً إلى الظواهر الاجتماعية المختلفة. 02ن)

- **الاتجاه الاجتماعي في الفكر السياسي الإسلامي**: اندرج هذا الاتجاه ضمن عصر الانحطاط، المتميز بتراجع الصبغة الدينية عن الدولة والسلطة السياسية. وبالتالي توجه المفكرين نحو إبراز دور العوامل الاجتماعية، المجردة من الطابع الديني، وبذلك تكون الظواهر السياسية المختلفة في نهاية المطاف، ظواهر ناشئة عن التفاعل الاجتماعي بين مختلف قوى المجتمع. ومن أبرز رواده عبد الرحمن بن خلدون (1332م-1406م)، الذي ارتبطت أعماله بمسار تأسيس علم الاجتماع (2ن).

السؤال الثاني: تنطلق أفكار لوثر الإصلاحية من إعادة قراءة لأفكار القديس بولس والقديس أغسطين. حلل وناقش (14ن)

مقدمة

جاءت أفكار مارتن لوثر الإصلاحية، من أجل إعادة تعريف دور الكنيسة في المجتمع الأوروبي، وبشكل خاص الكنيسة الكاثوليكية. لهذا فقد كان من الضروري إعادة النظر في المرجعية الدينية، المؤسسة للعلاقات بين السلطتين الدينية والسياسية. ويتعلق الأمر بأفكار كل من القديس بولس والقديس أغسطين (2ن).

العرض

تأسست العلاقة بين السلطتين الدينية والزمنية أو السياسية، على مرجعية فكرية (فقهية) تمثلت في أفكار القديس بولس حول الطاعة المسيحية، و أفكار القديس أغسطين المؤسسة للتوازن بين السلطتين. وعليه فإن إعادة النظر في العلاقة بين السلطتين، يعني إعادة قراءة الأفكار المرجعية، لفكرة السلطة في الفكر السياسي المسيحي.

1. **موقع السلطة الزمنية عند لوثر: تجسيد المنظور البولسي:**

اعتمد لوثر في بنائه الفكري، حول ظاهرة السلطة الزمنية، على إعادة الاعتبار لبعض المرجعيات المسيحية القديمة، مُجسدة في توجه القديس بولس. فقد اعتبر هذا الأخير، أن كل إنسان يتوجب عليه الخضوع للسلطة الزمنية، والتي لا تعدو في نهاية المطاف، أن تكون تجسيداً للإرادة الإلهية. وهو ما تضمنته رسالته لأهل مدينة روما، والتي جاء فيها أنه "على كل إنسان أن يخضع لأصحاب السلطة، فلا سلطة إلا من عند الله، والسلطة القائمة هو الذي أقامها. فمن قاوم السلطة قاوم تدبير الله، فاستحق العقاب". وقد أسس بذلك لمبدأ الطاعة المسيحية، والتي تُعتبر واجباً دينياً على كل مسيحي مؤمن، بغض النظر عن شكل وطبيعة السلطة، أو حتى درجة إيمان الشخص الموكل بممارستها. وبهذا فإن وظيفة السلطة السياسية، لا تقتصر على المسائل الدنيوية أو الزمنية، فهي باعتبارها وسيلةً لتجسيد الإرادة الإلهية، لابد وأن يمتد نشاطها إلى مجالات أخرى، تدخل تقليدياً ضمن صلاحيات الكنيسة. ويتمحور هذا الدور حول البعد الأخلاقي للمجتمع المسيحي، من خلال تبني المبادئ الإصلاحية، التي جاءت بها الحركة البروتيستانتية بشكل عام (5ن).

2. **تصور لوثر للدولة: إعادة الاعتبار للمنظور الأغسطيني:**

يُمكن ملاحظة التطابق شبه التام، بين تعبير كل من القديس أغسطين ومارتن لوثر، عند الحديث حول الوجود المزدوج للدولة أو "الممالك". فقد استعمل القديس أغسطين، وصف مدينة الله والعالم، للحديث عن كيانين متكاملين، أما مارتن لوثر فقد تحدث عن مملكة الله ومملكة العالم، لكن ذلك قد تم بإعطائهما نفس المعاني. ويعتبر مارتن لوثر أن "هناك نوعين من الممالك: الأولى هي مملكة الله، والثانية هي مملكة العالم، إن مملكة الله هي مملكة العفو والرحمة، وليست مملكة الغضب أو العقاب، لأنه لا يوجد فيها إلا العفو...لكن مملكة العالم هي مملكة الغضب والشدة، لأنه لا يوجد فيها العقاب والمقاومة، والحكم، والإدانة، بغية قهر الأشرار وحماية المستقيمين". وينسجم هذا الموقف بشكل كلي، مع موقف لوثر من السلطة الزمنية، وينتج عنه بالضرورة، التحييد الكلي للكنيسة، عن ممارسة أي دور سلطوي في المجتمع، حتى تلك المتعلقة بالجوانب الأخلاقية للعلاقات الاجتماعية. فمنذ تكريس نظرية السيفين في الفكر السياسي المسيحي، خضع المسيحيون لنوعين متزامنين من السلطة القضائية، تُمارسها في نفس الوقت الكنيسة والسلطة الزمنية. وكثيراً ما تحل محاكم التفتيش، ورجال الدين والقساوسة، محل السلطة القضائية، في توجيه الاتهام للأفراد، وإصدار الأحكام القضائية ضدهم، ليس بموجب القانون، بل بموجب التأويل الفردي للنصوص الدينية. ويتعارض ذلك مع موقف لوثر، حيث لا يكون للكنيسة أي دور قضائي أو سلطوي، بل سيقتصر دورها على المجال الديني، ودعوة الرعايا للتمسك بماورد في النصوص المقدسة (5ن).

خاتمة

يُمكن القول انطلاقاً من ذلك أن مارتن لوثر، لم يقم بإلغاء المرجعية المؤسسة للفكر السياسي المسيحي، بل على الأصح استند إلى الأفكار المؤسسة لآباء الكنيسة، من أجل التأسيس لشكل جديد من العلاقة الدينية-الزمنية. ويُمكن ملاحظة أن نفس الأفكار التي كانت أساساً لهيمنة الكنيسة، شكلت لدى لوثر الأساس لخضوعها للسلطة السياسية، كغيرها من مكونات المجتمع الأوروبي خلال العصور الوسطى (2 ن).

بالتوفيق

ر.طارق